

وقال الأشموني في باب الإضافة عند قول ابن مالك .

والزمووا إضافة إلى الجمل

حيث وإذ وإن ينون يحتمل

وأما نحو قوله :

* أما ترى حيث سهيل طالماً *

وقوله : «حيث لى العمائم» فشاذا لا يقاس عليه خلافاً للكسائي^(١).

قال الصبان : وقيل : سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه .

وقد سلف أن قافية البيت لم ترد إلا منصوبة، وهذا يناقض رفع سهيل .

وقال الشيخ الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل عند قوله : «بعد حيث» أى : وإذ لوجوب إضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافاً لأبى حيان كما جار بعد إذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل، فإن وصلتها إما فاعل لثبت محذوقاً، أو مبتدأ خبره محذوف، وقيل : يكفى إضافتهما لصورة الجملة، وعلى قول الكسائي : يجوز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال فى الفتح^(٢).

وقال ابن الحاجب فى كتابه «الكافية» :

الظروف منها ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد، وأجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب، ومنها : حيث ولا يضاف إلا إلى جملة فى الأكثر^(٣).

قال العلامة الرضى : اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين إما واجبة الإضافة إليها بالوضع، وهى ثلاثة لا غير «حيث» فى المكان، «وإذ» و«إذا» فى الزمان على خلاف فى «إذا» هل هى مضافة إلى الجملة التى تليها، أو لا ؟ كما يجىء، وحيث وإذ يضافان إلى الفعلية والأسمية.

(١) الأشموني ٢ : ١٤٥ .

(٢) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ : ١٣١ .

(٣) كافية ابن الحاجب ٢ : ٩٥ .